قانون الغابات في الجزائر: نظرة عامة

تستكشف هذه المحاضرة التطور التاريخي والقانوني لملكية الغابات في الجزائر، مع التركيز على الأنظمة المختلفة التي حكمت هذه الثروة الطبيعية الحيوية.

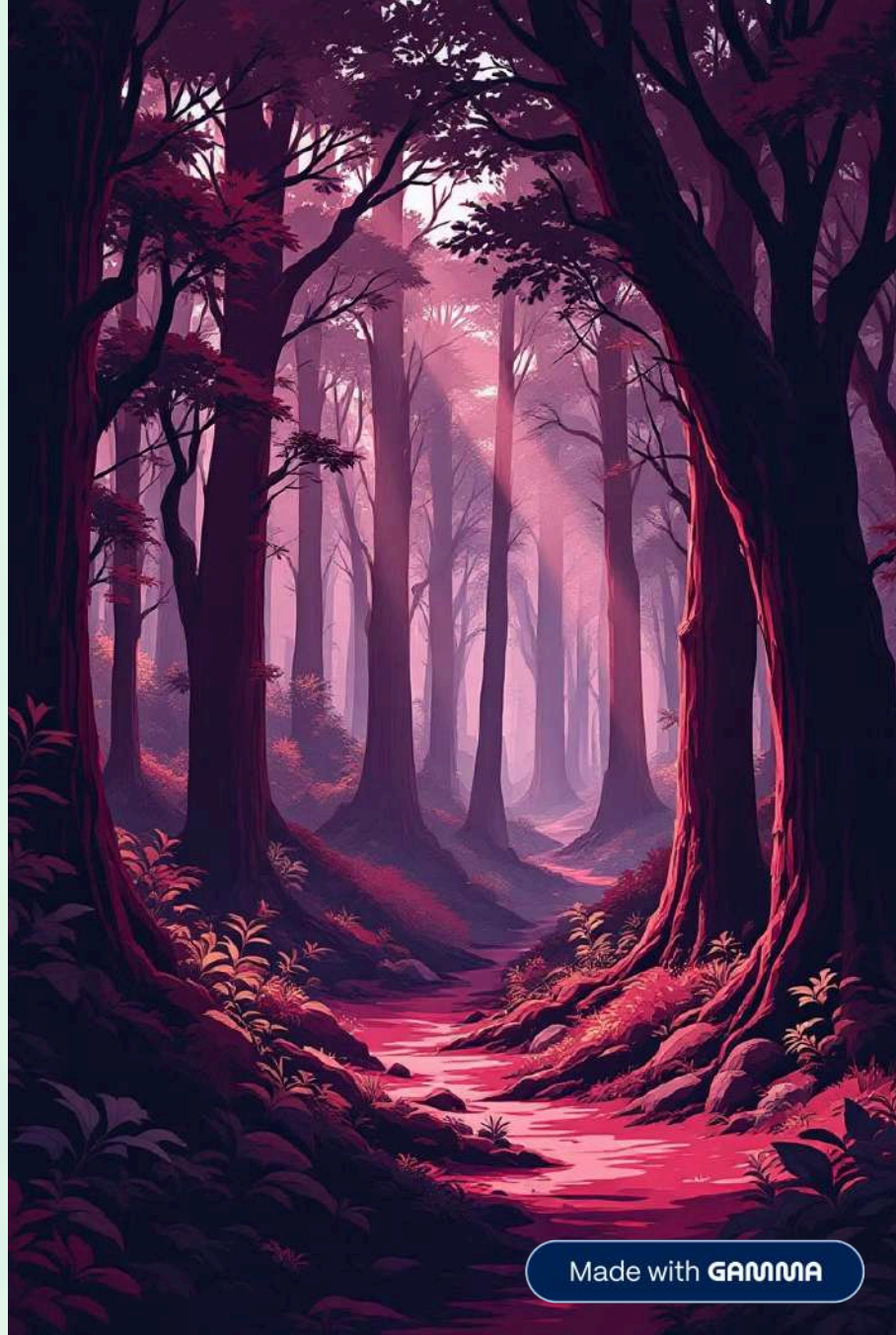

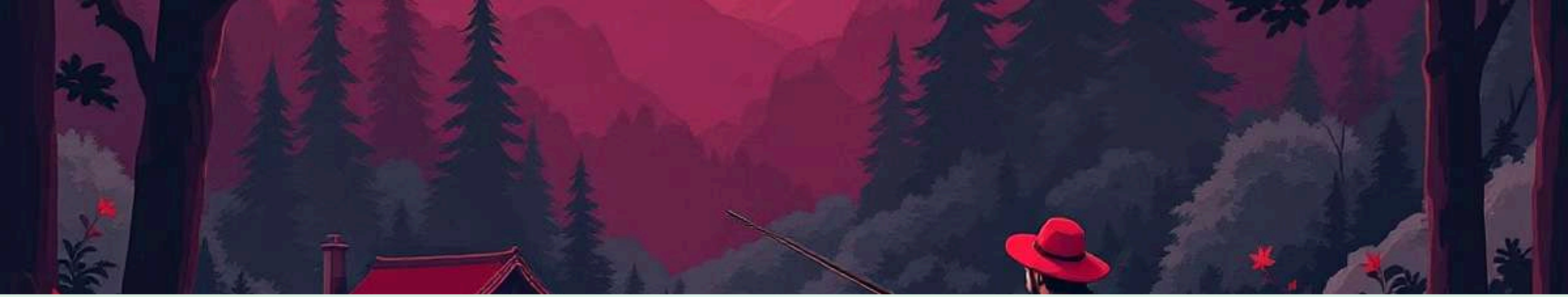

الغابة والإنسان: علاقة تاريخية

منذ القدم، كانت الغابات مصدرًا أساسيًا للإنسان، توفر له المأكل والمأوى ومناطق الصيد. تطورت وظائفها لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1

مصدر أساسي

الغابة تلبي حاجات الإنسان الأساسية.

2

تطور الوظائف

من الغذاء إلى الاقتصاد والبيئة.

3

ضغط متزايد

تزايد الطلب يهدد الغابات بطيئة النمو.

Made with GAMMA

ملكية الغابات: المصلحة العامة أولاً

نظرًا لدورها الاستراتيجي، تختلف ملكية الغابات عن غيرها، حيث تتميز بعنصر المصلحة العامة، خاصة عندما تكون ملكية خاصة.

قواعد العرف

الأسس الأولى للاستعمال المشاع.

المصلحة العامة

عنصر يميز ملكية الغابات.

Made with GAMMA

ملكية الغابات قبل الاستقلال: الشريعة والعثمانيون

قبل التشريع الوطني المستقل، كانت الغابات ملكًا مشاعًا ثم ملكًا مشتركًا للأمة الإسلامية، ثم أصبحت تابعة للبايلك في العهد العثماني.

الشريعة الإسلامية

ملكية مشتركة للأمة (647-1830م).

العهد العثماني

ملكية تابعة للبايلك (1518-1830م).

Made with GAMMA

الغابات في الشريعة الإسلامية: ملك للأمة

اهتمت الشريعة الإسلامية بالشجرة، واعتبرت الغابات أرضًا مواتًا، أي أملاكًا تابعة للأمة الإسلامية، تستعمل حسب الحاجة.

> "الناسُ شركاءُ في ثلاثٍ: في الماءِ والكلا والنارِ"

هذا الحديث يؤكد على الملكية المشتركة للغابات، مع ضرورة التنظيم عند تزايد الطلب.

الغابة في العهد العثماني: ملكية البايلك

في العهد العثماني، قامت ملكية الغابات على مزيج من الشريعة والتقاليد العثمانية. كانت أغلب الغابات تابعة للبايلك، واستخدمت في الرعي وصناعة السفن.

- **مزيج من الأحكام**

  الشريعة والتقاليد العثمانية.

- **ملكية البايلك**

  أغلب الغابات تابعة للسيادة العثمانية.

- **استخدامات متعددة**

  الرعي وصناعة السفن.

Made with GAMMA

الملكية الغابية في التشريع الاستعماري (1830-1975)

جاء الاستعمار الفرنسي بقواعد جديدة، محولًا الملكية الجماعية للغابات إلى ملكية للدولة الفرنسية، وطبق قانون الغابات الفرنسي ثم الجزائري الخاص.

1. **1827**
   تطبيق قانون الغابات الفرنسي.
2. **1851**
   قانون الملكية العقارية: ازدواجية الأملاك.
3. **1903**
   صدور قانون الغابات الخاص بالجزائر.

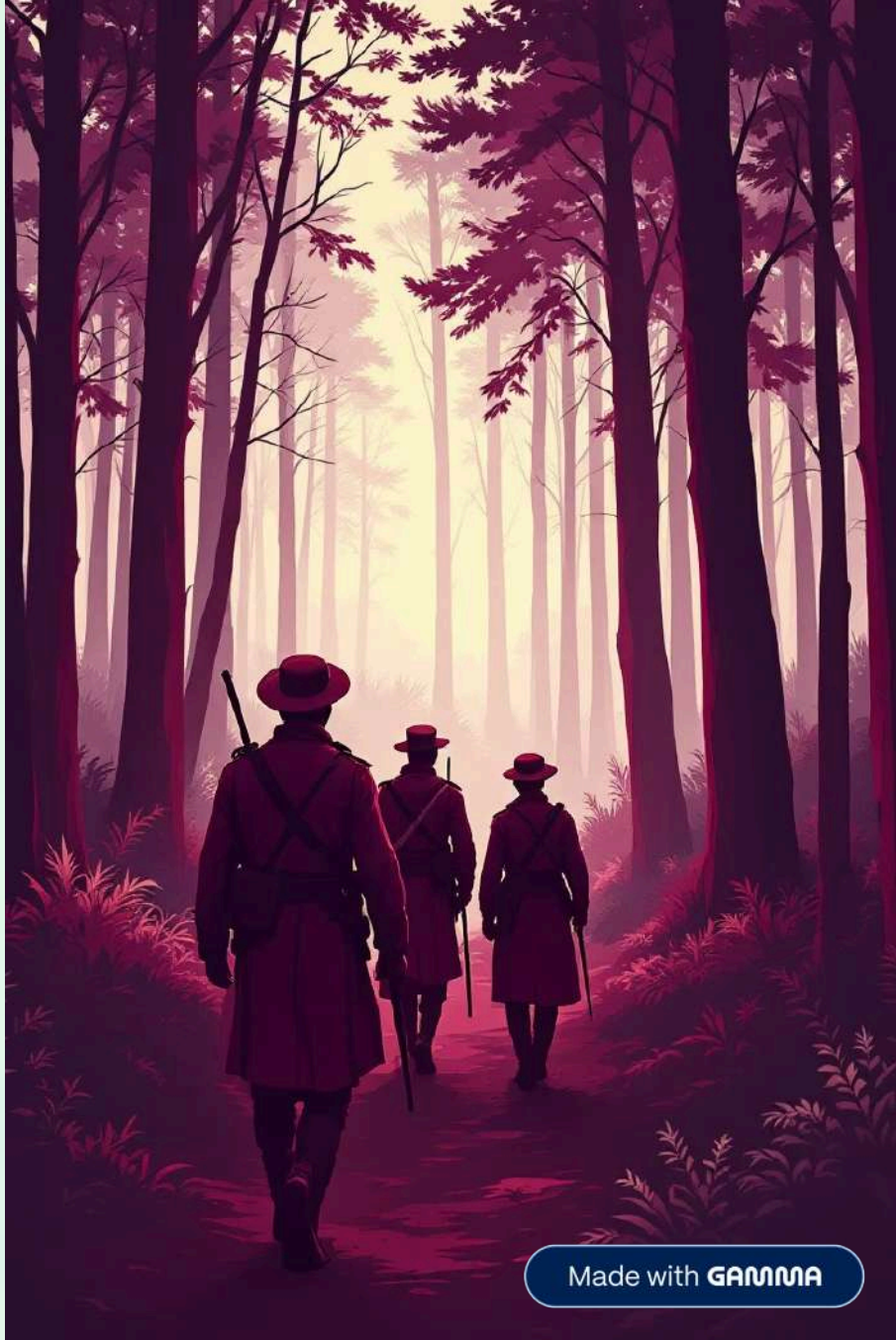

الغابات في القانون الجزائري (بعد الإستقلال): إحتكار الدولة

بعد الاستقلال، جعل التشريع الوطني الملكية الغابية حكرًا على الدولة، وحماها دستوريًا، مانعًا التملك الخاص لهذه الثروة.

1

مرحلة النهج الاشتراكي

دستور 1976 والقوانين 84-12و 84-16.

2

مرحلة اقتصاد السوق

دستور 1989 والقوانين اللاحقة.

تحديات مستقبلية: حماية الثروة الغابية

رغم احتكار الدولة للغابات، لا تزال هناك مشاكل في تحديد الملك الغابي. السؤال يظل: هل نظام الملكية العمومية كفيل بتحقيق هدف الحماية؟

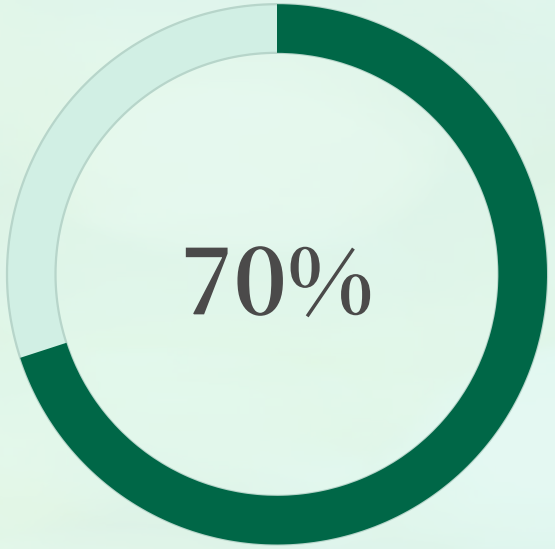

حماية الغابات

هدف أساسي للتشريع.

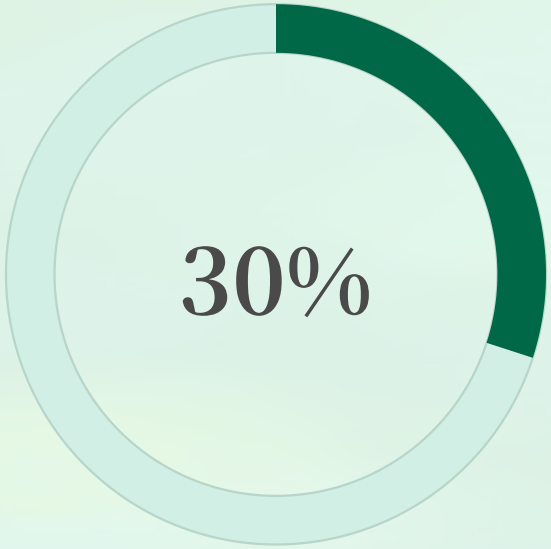

تحديد الملكية

تحدي مستمر للدولة.

يجب البحث عن نظام قانوني منسجم يضمن حماية هذه الثروة الوطنية الهامة، وهذا ما تحقق يصدور القانون 21-23 المتعلق بالغابات.

Made with GAMMA